

Distr.: General
21 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين
٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا، والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال
الصيانة الرئيسية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المتعلق بتدابير التخفيف من المخاطر من أجل تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت (A/68/748). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية ووافوها في النهاية بردود خطية استلمتها في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢ - وياشر الأمين العام في عام ٢٠١٣، بموجب السلطة التي أسندتها إليه الجمعية العامة في الفقرة ١ (ج) من قرارها ٢٤٩/٦٦ المتعلقة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية المخصصة لاتخاذ تدابير أمنية، عملية تقييم شاملة لمدى حصانة دار الأمم المتحدة في بيروت ضد الانفجارات اضطلعت بها شركة متخصصة. وتشكل نتائج ذلك التقييم، التي صدرت في



الرجاء إعادة استعمال الورق

240314 240314 14-27322 (A)



١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أساس المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (انظر الفقرتين ١٠ و ١١ أدناه).

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، بموجب قراره ٤٣/١٩٩٤، نقل المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من عمان إلى بيروت. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، أبرمت الأمم المتحدة مع حكومة لبنان اتفاقاً بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية منحت بموجبه حكومة لبنان إلى الأمم المتحدة مباني في بيروت على أساس دائم لتستخدم مقراً للجنة ولصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٤ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١ من تقريره إلى أن مقر اللجنة نقل خمس مرات خلال تاريخها الممتد على ٤٠ عاماً، وتمت أول عملية نقل في عام ١٩٧٦ من بيروت إلى عمان على إثر اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. وبعد الاستفسار، قدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات عن آثار نقل المقر من حيث التكلفة، تبين مثلاً أن تكلفة نقل المقر من عمان إلى بيروت في عام ١٩٩٧ التي بلغت آنذاك ١٤,٩ مليون دولار تعادل تقريباً ٤٥ مليون دولار بالأسعار الراهنة.

٥ - وأشار الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره إلى أن الحالة الأمنية في لبنان والمنطقة شهدت تدهوراً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٥. وبعد الاستفسار، قدمت إلى اللجنة الاستشارية قائمة بالتدابير الأمنية التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٣ للتخفيف من المخاطر بغية تحسين الحالة الأمنية المادية للمبنى. وشملت تلك التدابير ما يلي: تركيب طبقة مقاومة للتشظي على جميع الألواح الزجاجية الخارجية والداخلية من المبنى؛ وتركيب جدران على شكل حرف T وحواجز الخرسانة حول المبنى؛ وتركيب بوابات معدنية قوية الاحتمال في جميع نقاط الدخول إلى المبنى والخروج منه؛ وتركيب حواجز أمنية مقاومة للاصطدام وقوية الاحتمال في الطابق الأرضي؛ وتركيب معدات لمراقبة الوصول إلى محيط المبنى بالوسائل التكنولوجية، تشمل نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة؛ وإغلاق الطرق العامة المؤدية إلى الأجزاء الغربية والشرقية والجنوبية من المبنى من الساعة ٧:٣٠ إلى الساعة ١٧:٠٠ خلال أيام العمل؛ ونشر قدرات لكشف واستطلاع التصرفات العدائية؛ وإنشاء وحدة كلاب بوليسية.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن النفقات المتصلة بالتدابير الأمنية المتخذة للتخفيف من المخاطر بلغت في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣ ما يزيد عن ٤ ملايين دولار.

وبعد استفسار إضافي، أبلغت اللجنة بأنه على الرغم من أن الحكومة بذلت كل الجهود الممكنة لإغلاق جميع الشوارع المحيطة بمبنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لم يتسن إغلاق بعض الشوارع بسبب الموقع الجغرافي للمبنى. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الحكومة المضيفة اتخذت ما أمكن اتخاذه من التدابير الأمنية، وأخرها إغلاق ثلاثة من أصل أربعة شوارع محاذية خلال ساعات العمل.

٧ - وعلى الرغم من التدابير الأمنية المكثفة التي اتخذت لتحسين الحالة الأمنية المادية للمبنى، أشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة وحكومة لبنان يريان معا أنه من الضروري نقل مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى مكان آخر في المناطق المجاورة لبيروت، بعيدا عن موقعها الحالي في وسط المدينة الذي يوجد بمحاذاة شوارع عامة مزدحمة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه لم يتم حتى الآن العثور على مباني بديلة داخل بيروت لها من الحيز المكثي ما يكفي لإيواء موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مع استيفاء معايير الأمم المتحدة الأمنية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه جرى النظر في نقل المقر إلى موقعين مؤقتين، ولكن تبين لكل من حكومة لبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية بأههما غير مناسبين. وأشار الأمين العام في الفقرة ٦ من تقريره إلى أن الحكومة خصصت في أيار/مايو ٢٠٠٩ قطعة أرض تقع شمال بيروت تستوفي المتطلبات الأمنية للأمم المتحدة بغرض تشييد مباني جديدة. ولكنه أشار أيضا إلى أن الحكومة لم تتمكن حتى الآن، اعتبارا لعدة عوامل، من توفير الموارد اللازمة لتشييد المبنى الجديد لإيواء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الأخرى.

٨ - وفيما يخص التقدم المحرز في المشاورات مع الحكومة في هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بلوغ اتفاق بشأن تشييد المباني الجديدة سيستغرق مدة تصل إلى ستة أشهر وبأن عملية التشييد ستمتد على ثلاث سنوات على الأقل. وذلك ما يعني أنه في انتظار ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لخفض المخاطر الأمنية القائمة التي يوجد موظفو الأمم المتحدة عرضة لها. أما فيما يتعلق بإمكانية تكفل الأمم المتحدة بنفقات تشييد المباني الجديدة، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام لم ينظر في ذلك الخيار ولم يعرض أي اقتراح من هذا القبيل على الدول الأعضاء. وأبلغت اللجنة أيضا بأن التكاليف التقديرية لبناء هذا المبنى لن تقل عن ١٠٠ مليون دولار.

٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تشجع الأمين العام على تكثيف اتصالاته مع البلد المضيف من أجل إيجاد حل دائم لمسألة المقر الدائم الجديد للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثالثاً - تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات ونتائج

١٠ - يعرض الأمين العام في الفقرات ١١ إلى ١٦ من تقريره الشواغل الأمنية التي سلّطت إدارة شؤون السلامة والأمن الضوء عليها في تقييمها الأمني، ولا سيما قلة مناعة مجمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من خطر استهدافه بأجهزة تفجيرية يدوية الصنع أو سيارات مفخخة، وذلك بحكم تصميمه المعماري وموقعه الجغرافي. ويشير الأمين العام إلى أنه، بعد التقييم الأمني، أحررت شركة هندسية متخصصة في الوقاية من الانفجارات تقيماً تحت إشراف مكتب خدمات الدعم المركزية. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اختيار الشركة الهندسية المتخصصة في الوقاية من الانفجارات تمّ وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، لا سيما القاعدة ١٠٥-١٦ (أ) '٧'، المتعلقة بالاستثناءات من اتباع الطرق الرسمية في طلب تقديم العطاءات والعروض في حالة الضرورة.

١١ - ويشير الأمين العام إلى أن النتائج المبنية عن تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات، الذي شمل تحليلاً لمدى حصانة النوافذ وتحليلاً لمكونات المبنى التي قد تتأثر في حال وقوع انفجار وتحليلاً للاختيار التدريجي، قد صدرت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وحددت النتائج عدداً من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تؤدي بدرجة كبيرة إلى التخفيف من المخاطر الأمنية التي يتعرّض لها الموظفون. ويحذّر الأمين العام من أن هذه التدابير، وإن كان يتوقع من تنفيذها أن يخفف إلى حد كبير من المخاطر الحالية وأن يقلل من مدى تعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى خطر السيارات المفخخة، يجب أن ينظر إليها على أنها تدابير مؤقتة، حيث أنه لا يمكن التخفيف بشكل كامل من أي تزايد في حدة المخاطر التي قد تتعرض لها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل طالما ظلت في موقعها الحالي.

١٢ - ويشير إلى أنه ستلي المرحلة ١، وهي تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات، المرحلة ٢ للمشروع، وهي مرحلة التصميم التفصيلي، ثم المرحلة ٣، وهي مرحلة أعمال البناء. ويشير أيضاً إلى أن أعمال البناء سوف تتألف من الأنشطة التالية: (أ) استبدال الطبقة الموجودة المقاومة للتشظي في الواجهات الزجاجية، وهي موجودة منذ أكثر من عشر سنوات؛ (ب) وتعزيز الواجهات عن طريق تركيب نظم كابلية لالتقاط الزجاج، تتألف من كابلات مثبتة بالأسقف والأرضيات الخرسانية فوق الواجهات وتحتها؛ (ج) ووضع شرائط بوليميرية معززة بالألياف على البلاطات الخرسانية في الأسقف وعلى الأرضيات لتحسين قدرة الجزء المعرض للخطر من المبنى بسبب انكشاف أعمدة الدعم الهيكلي على حمل الأوزان. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه إذا تعيّن أن تُخلى الأمم المتحدة المبنى، فإنها ستسلمه إلى الحكومة في الحالة نفسها التي كان عليها عندما شغلته المنظمة، مع

مراعاة قدر معقول من البلى والاستعمال. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه، استنادًا إلى ما هو مفهوم للأمانة العامة، لن يُطلب من المنظمة إعادة المبنى إلى ما كان عليه قبل إجراء أي تعديل أو تغيير يمكن أن تكون قد نفذته الأمم المتحدة أو الحكومة.

١٣ - وفي حالة موافقة الجمعية العامة على المشروع، وتمشيًا مع الجدول الزمني الموضوع بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر A/68/748، الفقرة ٢٣)، فإنه سينجز في غضون ١٨ شهرًا تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن صاحب المشروع سيكون الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية. ووفقًا للممارسات والإجراءات المعمول بها بالنسبة لجميع مشاريع البناء في المكاتب الموجودة خارج المقر، يشار إلى أن فريق مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية سيتلقى الدعم من مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية الذي سيقدم التوجيه والمشورة التقنيين، بما في ذلك عن طريق إتاحة الدروس المستفادة من مشاريع التشييد المماثلة التي اضطلعت بها المنظمة وكذلك من خلال التنسيق على صعيد المسؤولين الرفيعي المستوى. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لتقصير مدة إنجاز المشروع دون المساس بنوعية أعمال التشييد وسلامة الموظفين.

رابعًا - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تقدّر الاحتياجات من الموارد وفقا لمقترحات الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٧ ٣٠٦ ٩٠٠ دولار (مخصوصًا منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) من التكاليف غير المتكررة ويرد موجز بها في الجدولين ١ و ٢ من هذا التقرير، موزعة بحسب أوجه الإنفاق وأبواب الميزانية. وهي تشمل ٣٨٠ ١٠٠ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة لإنشاء مناصب ممولين من المساعدة المؤقتة العامة (١ برتبة ف-٤ و ١ من الرتبة المحلية)؛ و ١٥ ٠٠٠ دولار تحت بند سفر الموظفين لتغطية رحلتين بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمقر في نيويورك؛ و ٤ ٠٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة لتغطية رصد اعتماد لمرة واحدة لمعدات المكاتب (٣ ٠٠٠ دولار) والاتصالات (١ ٠٠٠ دولار) لموظفين اثنين في فريق المشروع؛ و ٦ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار في إطار التعديلات والتحسينات لتغطية تكاليف استبدال الطبقة المقاومة للتشطي (١ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار)، وتركيب نظام كابلي لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية على المكونات الحجرية بواسطة الأنسجة الأرضية (٤ ٧٦٠ ٤٠٠ دولار) وتعديلات تحديثية هيكلية على البلاطات الخرسانية

(٤٠٠ ٥٣٦ دولار)، فضلاً عن رسوم التصميم (٣٥٣ ٠٠٠ دولار) المتصلة بأعمال التعديل التحديثي التي تتم لأغراض أمنية.

ملاك الموظفين

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام تتضمن إنشاء منصبتين مؤقتتين: وظيفة واحدة لمدير مشروع برتبة ف-٤ يدعمها موظف واحد من الرتبة المحلية لتوفير المساعدة الإدارية العامة. ويررّ الأمين العام هذه الاحتياجات بالإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لا تملك القدرات الداخلية للإشراف اليومي على إدارة أنشطة التشييد المقترحة. وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة بمعلومات تبين أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لديها ٣٥٨ وظيفة ثابتة مأذون بها في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، منها ٢٦٠ وظيفة في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، و ٩٨ وظيفة في إطار الباب ٣٤، إدارة شؤون السلامة والأمن. وعلاوة على ذلك، ومن بين الوظائف المأذون بها في إطار الباب ٢٢، ثمة ١١٩ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية، و ١٣٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية).

١٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء منصب واحد لمدير مشروع (ف-٤) يمول من المساعدة المؤقتة العامة. ومع أخذ عدد الوظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) المأذون بها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في الحسبان، ترى اللجنة أنه يوجد بالفعل ما يكفي من القدرات على مستوى الملاك الوظيفي الحالي لتوفير الدعم اللازم لمدير المشروع المقترح. وبالتالي، توصي اللجنة بعدم إنشاء المنصب المؤقت المقترح من الرتبة المحلية وإجراء ما يقابل ذلك من تعديل في الاحتياجات التشغيلية ذات الصلة.

مخصصات النفقات العامة والطوارئ

١٧ - زُوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات تبين أن المبلغ المقدر بـ ٦٩٠٧٨٠٠ دولار المرصود للتشييد، شمل مخصصات الشروط العامة والأرباح والنفقات العامة (٣٠ في المائة) والطوارئ المتعلقة بالتصميم (٢٠ في المائة) والطوارئ المتعلقة بالتشييد (١٥ في المائة) (انظر المرفق الأول). وبالإضافة إلى ذلك، تبين المعلومات أن مخصصات للطوارئ بنسبة ٢٠ في المائة قد أدرجت في التقديرات المتعلقة برسوم التصميم (انظر المرفق الثاني).

النفقات العامة

١٨ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الغرض من نسبة ٣٠ في المائة التي تمثل مخصصات الشروط العامة والأرباح والنفقات العامة والتي طُبقت على التقديرات المتعلقة باستبدال الطبقة المقاومة لتشظي الزجاج وتركيب نظام كابلي لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية هيكلية على البلاطات الخرسانية أن تغطي طائفة من التكاليف يُرجح أن يتحملها المتعاقد خلال تنفيذ المشروع، كتكاليف التعبئة والإدارة والإشراف ومعدات البناء والتصاريح والضرائب والنسبة المئوية المستهدفة لأرباح المتعاقد. ولم تُزود اللجنة بتفاصيل أخرى عن هذه التكاليف المتوقعة. وترى اللجنة الاستشارية أن مخصصات التكاليف العامة ينبغي أن تحدد تحديدا واضحا ومنهجيا، وتوصي اللجنة، في غياب هذا التحديد، بأن تطبق نسبة أقل تبلغ ٢٠ في المائة لتحديد مخصصات الشروط العامة والأرباح والنفقات العامة.

الطوارئ

١٩ - على نحو ما ذكر في الفقرة ١٧ أعلاه، تشير المعلومات المقدمة إلى أن مخصصات بنسبة ٢٠ في المائة ونسبة ١٥ في المائة للطوارئ المتعلقة بالتصميم والتشييد قد أُدرجت في التقديرات المتعلقة باستبدال الطبقة المقاومة للتشظي وتركيب نظام كابلي لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية هيكلية على البلاطات الخرسانية. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المقدمة إلى اللجنة تشير إلى أن مخصصات تبلغ نسبة ٢٠ في المائة للطوارئ طُبقت على التقديرات المتعلقة برسوم التصميم.

٢٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكلفة المشروع استندت إلى التصميم النظري وأن الغرض من مخصصات بنسبة ٢٠ في المائة للطوارئ المتعلقة بالتصميم هو تغطية الزيادات المحتملة في تكلفة المشروع التي سيتم تحديدها بعد إنجاز أعمال التصميم التفصيلية. وأُبلغت اللجنة بأن نسبة ١٥ في المائة المخصصة للطوارئ المتعلقة بالتشييد يُراد بها تغطية النفقات المتعلقة بالمشاكل غير المتوقعة التي تنشأ بعد تاريخ إسناد هذا المشروع، مما قد يستتبع تغييرات في تكاليف تنفيذ العمل المحدد النطاق. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه تم تحديد مستوى الطوارئ بإجراء تحليل للموقع المحدد وظروف المشروع قام به مهندس مختص في الانفجارات (انظر الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه). وأُبلغت اللجنة كذلك بأن مخصصات الطوارئ المطبقة على مشاريع التشييد الكبرى الأخيرة التي قامت بها المنظمة قد تراوحت بين نسبيتي ١٠ و ٢٠ في المائة واحتسبت على أساس توقيت أو مرحلة المشروع المحددة فيهما مخصصات الطوارئ والظروف الخاصة بالمشروع.

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يرد ذكر الطوارئ في الاحتياجات من الموارد التي اقترحتها الأمين العام في تقريره. إذ لم يتضح للجنة أن مخصصات كبيرة للطوارئ طُبقت على تقديرات الموارد إلا إثر طلبها الحصول على معلومات إضافية. وتعرب اللجنة عن أسفها لإغفال معلومات على هذا القدر من الأهمية عند عرض احتياجات المشروع من الموارد.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من المعلومات المقدمة، أنه فيما يتعلق باستبدال الطبقة المقاومة لتشطبي الزجاج وتركيب نظام كابلي لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية هيكلية على البلاطات الخرسانية فإن نسبة ٢٠ في المائة المفردة لمخصصات الطوارئ المتعلقة بالتصميم قد طُبقت على تكاليف التشييد شاملة لمخصصات النفقات العامة بنسبة ٣٠ في المائة. وبالمثل، تلاحظ اللجنة أن نسبة ١٥ في المائة المفردة لمخصصات الطوارئ المتعلقة بالتشييد طُبقت على مبلغ متراكم يشمل، بالإضافة إلى مخصصات النفقات العامة بنسبة ٣٠ في المائة، نسبة ٢٠ في المائة المفردة لمخصصات الطوارئ المتعلقة بالتصميم. وترى اللجنة الاستشارية أن احتساب مخصصات الطوارئ على أساس تقديرات التكاليف المتراكمة يزيد على نحو غير ملائم في الاحتياجات من الموارد اللازمة لأنشطة المشروع المتعلقة بالتشييد. ولذا تشكك اللجنة في الطريقة المتوخاة في حساب مخصصات الطوارئ.

٢٣ - وتذكر اللجنة الاستشارية من جديد بوجهة النظر التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بأن الطوارئ هي مخصصات محددة في الميزانية تُرصد لتمكين المشروع من معالجة تأثير التكاليف بمخاطره معالجة سريعة، إذا تحققت تلك المخاطر، دون الحاجة إلى تأخير المشروع والتفاوض لزيادة التمويل. وتكرر اللجنة أيضا وجهة النظر التي تفيد بأن الأموال المخصصة للطوارئ ينبغي ألا تُستخدم كوسيلة لاستيعاب الزيادات العامة في تكاليف المشروع، وبأنه ينبغي الإبلاغ بوضوح عن كيفية وتوقيت استخدام هذه المخصصات (A/68/585، الفقرة ٧٧). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى توصية المجلس بأن تقوم الإدارة بوضع منهج قائم على تقييم المخاطر لتحديد اعتمادات الطوارئ وتخصيصها والإبلاغ عنها استناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة في الإدارة الحديثة للمشاريع (A/68/5 (Vol. V)، الفقرة ٣٩). وبالتالي، وفي غياب هذا التحديد المنهجي القائم على تقييم المخاطر لمستوى مخصصات الطوارئ للمشروع، وبالنظر إلى مدة المشروع القصيرة نسبياً، توصي اللجنة بأن تُحدّد مخصصات الطوارئ المتعلقة بالتصميم والتشييد بالنسبة لكل نشاط تشييد من المشروع ومخصصات الطوارئ المتعلقة برسوم التصميم بنسبة ١٠ في المائة من التكاليف التقديرية دون مراكمتها.

مسائل أخرى

٢٤ - لدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يؤذن للأمين العام، بموجب السلطة الممنوحة له بموجب الفقرة ١ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٦ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، بأن يدخل في التزامات بحد أقصاه ٨٠٠ ٢٢٦ دولار للمرحلة الأولى من المشروع (التقييم الأولي لدرجة الحصانة ضد الانفجارات). وأوضح أنه، في وقت إعداد تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، كان من المتوقع أن يغطي المخصص البالغ ٨٠٠ ٢٢٦ دولار إجراء تقييم لدرجة الحصانة ضد الانفجارات وأعمال التصميم النظري (١٠٠ ٥٠٠ دولار) ووضع تصميم تفصيلي (٨٨ ٥٠٠ دولار) والطوارئ والبدلات (٣٧ ٨٠٠ دولار). إلا أن اللجنة أبلغت بأنه تقرر فيما بعد أنه لن يكون هناك احتياج إلى مخصص الطوارئ وأن أعمال التصميم التفصيلي المقررة لا يمكن الاضطلاع بها قبل نهاية فترة السنتين. وأبلغت اللجنة أيضا بأن النفقات الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المدفوعة لتقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات وأعمال التصميم النظري تبلغ ١٠٠ ٥٠٠ دولار.

٢٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، لدى الاستفسار، بأن الاحتياجات من الموارد البالغة ٦٦ ٥٠٠ دولار المخصصة لتحديث الطابق السفلي والاحتياجات البالغة ٣٧٤ ٠٠٠ دولار المخصصة لأعمال الصيانة، التي أذن بها في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لا صلة لها بأعمال الترميم الهيكلية التي اقترحها الأمين العام على أساس النتائج التي انتهى إليها تقييم درجة الحصانة ضد الانفجارات الذي أجري في عام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة بأن مبلغ ٦٦ ٥٠٠ دولار المخصص لتحديث الطابق السفلي موجه لتحسين ظروف عمل الموظفين - بتوفير إضاءة أفضل وفواصل تقسيمية ووحدات عمل إضافية - الذين تعين نقلهم، لأسباب تتعلق بالسلامة، إلى الطابق السفلي بعد الساعة الخامسة مساءً، بعد فتح الشوارع المجاورة للمبنى لحركة السير. وأبلغت اللجنة بأن الاحتياجات البالغة ٣٧٤ ٠٠٠ دولار تغطي تكاليف الصيانة والدعم التقنيين للأجهزة التكنولوجية المركبة لمراقبة الدخول إلى محيط المبنى.

٢٦ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتلقى معلومات مفصلة عن تنفيذ هذا المشروع في سياق تقارير الأداء ذات الصلة.

خامسا - التوصية

٢٧ - ترد في الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها التعليقات والتوصيات التي أعربت عنها في الفقرات السابقة، فإنها توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الموافقة على مقترحات الأمين العام رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٩ و ١٣ و ١٦ ومن ٢١ إلى ٢٣ أعلاه؛

(ب) الموافقة على إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة برتبة ف-٤ في إطار الباب ٢٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ج) اعتماد مبلغ إضافي غير متكرر قدره ٤٠٠ ٧٢٢ ٥ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يتضمن الزيادات في إطار الباب ٢٢ (٢٨١ ٨٠٠ دولار) والباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (٦٠٠ ٤٤٠ ٥ دولار).

المرفق الأول

الاحتياجات من الموارد لأعمال التشييد والتعديلات والتحسينات

استبدال الطبقات المغطية للزجاج

الوصف	الكمية	سعر الوحدة (بالدولار)	المبلغ (بالدولار)
إزالة الطبقة النهارية القائمة المغطية للزجاج؛ وتنظيف الزجاج وإعداده	٤ ٢٥٠ مترا مربعا	٤٠,٠٠٠	١٧٠ ٠٠٠
طبقة نهارية جديدة مغطية للزجاج (من طراز 3M Safety and Security Window Film Ultra 600 أو أي طراز مشابه)	٤ ٢٥٠ مترا مربعا	١٢٠,٠٠٠	٥١٠ ٠٠٠
أعمال متنوعة تتعلق بالإزالة والحماية والأعمال المؤقتة	٤ ٢٥٠ مترا مربعا	٥,٠٠٠	٢١ ٢٥٠
المجموع الفرعي			٧٠١ ٢٥٠
الشروط العامة والأرباح والمصروفات العامة	٣٠ في المائة		٢١٠ ٣٧٥
المجموع الفرعي			٩١١ ٦٢٥
الطوارئ المتعلقة بالتصميم	٢٠ في المائة		١٨٢ ٣٢٥
المجموع الفرعي			١ ٠٩٣ ٩٥٠
الطوارئ المتعلقة بالتشييد	١٥ في المائة		١٦٤ ٠٩٣
التكلفة الإجمالية لاستبدال الطبقات المغطية للزجاج			١ ٢٥٨ ٠٤٣

تركيب نظم كابلية لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية على المكونات الحجرية

الوصف	الكمية	سعر الوحدة (بالدولار)	المبلغ (بالدولار)
الواجهة الزجاجية			
نظام كابلي لالتقاط الزجاج (من طراز Arpal Defender أو طراز مشابه)	٤ ٢٥٠ مترا مربعا	٣٧٠,٠٠٠	١ ٥٧٢ ٥٠٠
أعمال متنوعة تتعلق بالإزالة والحماية والأعمال المؤقتة	٤ ٢٥٠ مترا مربعا	٢٥,٠٠٠	١٠٦ ٢٥٠
الواجهة الحجرية			
إزالة مواد العزل والأوتاد من الألواح الجدارية	١ ٢٨٠ مترا مربعا	٢١٠,٠٠٠	٢٦٨ ٨٠٠
نسيج أرضي شديد المتانة	١ ٢٨٠ مترا مربعا	١٠٥,٠٠٠	١٣٤ ٤٠٠

الوصف	الكمية	سعر الوحدة (بالدولار)	المبلغ (بالدولار)
مواد عازلة وأوتاد جديدة للألواح الجدارية الجبسية	١ ٢٨٠ مترا مربعا	٢٣١,٠٠٠	٢٩٥ ٦٨٠
تعديلات ميكانيكية وكهربائية وفي نظم السباكة وأعمال مؤقتة	١ ٢٨٠ مترا مربعا	٥٢,٥٠٠	٦٧ ٢٠٠
وضع فواصل تقسيمية وتوفير الحماية من الغبار وبشكل عام	١ ٢٨٠ مترا مربعا	١٠٠,٠٠٠	١٢٨ ٠٠٠
إزالة المظلات والحافسة؛ وإعادة تركيبها لدى استكمال الأعمال	٤٤٨ وحدة	١٨٠,٠٠٠	٨٠ ٦٤٠
المجموع الفرعي			٢ ٦٥٣ ٤٧٠
الشروط العامة والأرباح والمصروفات العامة	٣٠ في المائة		٧٩٦ ٠٤١
المجموع الفرعي			٣ ٤٤٩ ٥١١
الطوارئ المتعلقة بالتصميم	٢٠ في المائة		٦٨٩ ٩٠٢
المجموع الفرعي			٤ ١٣٩ ٤١٣
الطوارئ المتعلقة بالتنفيذ	١٥ في المائة		٦٢٠ ٩١٢
التكلفة الإجمالية لت تركيب النظم الكابلية لالتقاط الزجاج وإدخال تعديلات تحديثية على المكونات الحجرية			٤ ٧٦٠ ٣٢٥

إدخال تعديلات تحديثية على البلاطات الخرسانية

الوصف	الكمية	سعر الوحدة (بالدولار)	المبلغ (بالدولار)
إزالة واستبدال الفواصل التقسيمية القابلة للتعديل	٢٠٠ متر مربع	١٢٥	٢٥ ٠٠٠
إزالة تشطيب الأرضيات والكسوات البلاطية	٢٠٠ متر مربع	٢٧٥	٥٥ ٠٠٠
كسوات خرسانية جديدة؛ ولصقها بالكسوات الخرسانية القائمة	٢٠٠ متر مربع	٢٥٠	٥٠ ٠٠٠
شرائط بوليميرية معززة بالألياف الزجاجية	٢٠٠ متر مربع	٣٢٥	٦٥ ٠٠٠
مركب للتسوية الذاتية للأسطح من مادة الالانكس	٢٠٠ متر مربع	١٠٠	٢٠ ٠٠٠
تشطيب أرضيات بالسجاد (بافتراض ٤ أمتار مربعة لكل متر مربع من التعديلات التحديثية)	٢٠٠ متر مربع	٢٢٠	٤٤ ٠٠٠
أعمال كهربائية وميكانيكية متنوعة	٢٠٠ متر مربع	١٠٠	٢٠ ٠٠٠
وضع فواصل تقسيمية مؤقتة وتوفير الحماية من الغبار وبشكل عام	٢٠٠ متر مربع	١٠٠	٢٠ ٠٠٠

الوصف	الكمية	سعر الوحدة (بالدولار)	المبلغ (بالدولار)
المجموع الفرعي			٢٩٩ ٠٠٠
الشروط العامة والأرباح والمصروفات العامة	٣٠ في المائة		٨٩ ٧٠٠
المجموع الفرعي			٣٨٨ ٧٠٠
الطوارئ المتعلقة بالتصميم	٢٠ في المائة		٧٧ ٧٤٠
المجموع الفرعي			٤٦٦ ٤٤٠
الطوارئ المتعلقة بالتنفيذ	١٥ في المائة		٦٩ ٩٦٦
التكلفة الإجمالية للتعديلات التحديثية للبلطات الخرسانية			٥٣٦ ٤٠٦

المرفق الثاني

الاحتياجات من الموارد لرسوم التصميم

مرحلة التصميم (٨ أسابيع)

المبلغ (بالدولارات)	عدد الساعات	معدل الرسوم (بالدولار في الساعة)	المستوى
١٥٠٠٠	٦٠	٢٥٠	رئيس
٢١٠٠٠	١٠٥	٢٠٠	مهندس من المستوى ٢
٣١٥٠٠	٢١٠	١٥٠	مهندس من المستوى ٣
٤٠٠٠٠	٣٢٠	١٢٥	أخصائي تصميم ورسم بمساعدة الحاسوب
١٠٧٥٠٠			المجموع الفرعي
٢١٥٠٠			إضافة ٢٠ في المائة للطوارئ
١٢٩٠٠٠			المجموع (مرحلة التصميم)

مرحلة الشراء (الدعم التقني)

المبلغ (بالدولارات)	عدد الساعات	معدل الرسوم (بالدولار في الساعة)	المستوى
٥٠٠٠	٢٠	٢٥٠	رئيس
١٦٠٠٠	٨٠	٢٠٠	مهندس من المستوى ٢
٢١٠٠٠			المجموع (مرحلة الشراء)

مرحلة إدارة التشييد (٣٦ أسبوعاً)

المبلغ (بالدولارات)	عدد الساعات	معدل الرسوم (بالدولار في الساعة)	المستوى
٩٠٠٠	٣٦	٢٥٠	رئيس
٢٨٨٠٠	١٤٤	٢٠٠	مهندس من المستوى ٢
٨٦٤٠٠	٥٧٦	١٥٠	مهندس من المستوى ٣
٤٥٠٠٠	٣٦٠	١٢٥	أخصائي تصميم ورسم بمساعدة الحاسوب
١٦٩٢٠٠			المجموع الفرعي
٣٣٨٤٠			إضافة ٢٠ في المائة للطوارئ
٢٠٣٠٤٠			المجموع (مرحلة إدارة التشييد)
٣٥٣٠٤٠			مجموع رسوم التصميم